Information Sciences Letters
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576/isl/10S107

The Effect of Valontery Disclouser on the Financial Performance of Commertial Banks Sector on Bahrain Bourse: An Empirical Study

Naser Abdulrahman Al-Fehani, Talal Al-Alkawi, Saeed Al-Dulaimy and Fejer Binshams*

College of Administrative Sciences, Applied Science University (ASU), P.O. Box 5055, East Al-Ekir, Kingdom of Bahrain.

Received: 19 Jan. 2021, Revised: 18 Mar. 2021; Accepted: 29 April. 2021
Published online: 1 Jun. 2021.

Abstract: The present paper aims to examine the impact of voluntary disclosure on the financial performance of the commercial banking sector in Bahrain Bourse. The voluntary disclosure was measured using eight groups of indicators: General and Strategic information, Corporate governance, Financial performance, Non-financial information, Risks, Social and Environmental disclosures, and Future expectations. All indicators were combined as an independent variable. The return on equity (ROE) and Earning per Share (EPS) were used to measure the financial performance as a dependent variable. This study adopted a descriptive statistical approach. Data were collected from the annual reports of all the commercial banks listed in the Bahrain Bourse from 2012 to 2018. The results showed that the average voluntary disclosure rate for banks in the commercial banking sector in Bahrain Bourse was (58%). Moreover, there was a significant impact for general and strategic information, risks, and all indicators combined on financial performance using the EPS. However, the impact on financial performance was only for the voluntary disclosure of risks and all indicators combined using ROE as a dependent variable to measure financial performance. In addition, there was no significant impact for the remaining variables on performance. The study recommends that the commercial banks should expand the voluntary disclosures on general and strategic information and risks as well as continue disclosure on the remaining variables.

Keyword: Voluntary disclosure - Financial Performance - Commercial banks Sector - Bahrain Bourse – ROE – EP.

*Corresponding author E-mail: talal.alalkawi@asu.edu.bh

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing

أثرُ الإفصاحِ الاختياريّ على الأداءِ الماليّ لقطاعِ البنوكِ التجاريَّةِ في بورصةِ البحرين: دراسةٌ اختباريّةٌ

ناصر عبد الرحمن الفيحاني، د. طلال العلكاوي، د. سعيد الدليمي، الأستاذة فجر بن شمس

كلية العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين

الملخص: هدف هذا البحث إلى فحص تأثير الإفصاح الاختياريّ على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين، وانتهجت هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار مؤشرات الإفصاحات الاختياريّة الثمانية التالية: معلومات عامة واستراتيجية؛ حوكمة الشركات؛ الأداء المالي؛ المعلومات غير المالية؛ المخاطر؛ الإفصاحات الاجتماعية والبيئية؛ التوقعات المستقبلية؛ وكافة المؤشرات مجتمعة، كمتغير مستقل، وتم قياس الإفصاح عن طريق إعداد بطاقة مؤشرات تتكون من ثمان مجموعات والتي تشمل كافة المتغيرات المستقلة تتضمن سبعاً وستين عنصراً، وتم إعطاء القيمة (1) في حال إفصاح البنك عن العنصر، والقيمة (0) إذا لم يفصح عنه. كما تم استخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم لقياس الأداء المالي كمتغير تابع، واستخرجت البيانات من التقارير لجميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين لفترة سبع سنوات من عام 2012 إلى عام 2018.

وتم التوصل في هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها أن متوسط نسبة الإفصاح الاختياريّ لدى قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين بلغت (58%) وهي الأعلى مقارنة بجميع الدراسات التي تم الإطلاع عليها، كما تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلاله إحصائية للمعلومات العامة والاستراتيجية، والمخاطر، ولكافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي عند استخدام العائد على السهم كمتغير تابع لقياس الأداء، في حين اقتصر الأثر للإفصاح الاختياريّ عن المخاطر وكافة المؤشرات مجتمعة على الأداء عند استخدام العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء، مع عدم وجود أثر لبقية المتغيرات على الأداء. وقد تمت التوصية بضرورة قيام البنوك التجارية بالتوسع بالإفصاحات الاختياريّة للمعلومات العامة والاستراتيجية والمخاطر.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياريّ، الأداء المالي، قطاع البنوك التجارية، بورصة البحرين، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم.

1 المقدمة

تزايدت الحاجة إلى الإفصاح الاختياريّ (الطوعي)، نتيجة للتطورات التقنية والمعلوماتية المتسارعة التي يشهدها العالم، حيث لم يعد الإفصاح الإلزامي كافياً لتلبية جميع احتياجات مستخدمي التقارير والمعلومات المحاسبية. وتهتم الشركات بالإفصاح الإلزامي أكثر من اعتمادها بالإفصاح الطوعي، حيث أظهرت النتائج أن متوسطات نسبة الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات، وحسب دراسات أجريت في كل من ليبيا والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ومملكة البحرين يتراوح بين (15.5%، 31.6%، 31.19% و39% و51.1%). ولا تزال هذه النسب ضعيفة حسب آراء جميع الباحثين، نظراً لأهمية الافصاحات الاختيارية ودورها في اتخاذ العديد من القرارات لدى أصحاب المصالح على اختلاف أهدافهم. وساهمت فترة تعافي الاقتصادات للدول المصدرة للنفط، وعلى وجه الخصوص خلال فترات انتعاش أسعار النفط العالمية، في تعزيز نمو المؤسسات المالية المصرفية نتيجة زيادة السيولة لديها، وتوكيلها مهمة إعادة استثمار فائض الإيرادات النفطية والاستفادة من فرص التمويل في قطاعات أخرى في الاقتصادات الوطنية. وبناءً على ما تقدم فإنه من الضروري أن يحظى الإفصاح الاختياريّ (الطوعي) بالاهتمام الأكبر لدى المؤسسات المالية المصرفية متمثلة في البنوك التجارية لما له من آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الشفافية وجذب المستثمرين.

تكمن أهمية التركيز على الإفصاحات الاختياريّة لدى البنوك التجارية، كونها تساهم في خدمة أصحاب المصالح في توسيع مدركاتهم في اتخاذ القرار الاستراتيجي، حيث إنّه كلما ارتفع مستوى الإفصاح الاختياريّ، بالشكل الذي يؤمن حاجة جميع المستفيدين، ارتفعت نسبة

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الثقة بالقوائم والتقارير المالية وغير المالية من جهة، وانخفضت فجوة التوقعات ونسبة المخاطرة في اتخاذ القرارات المرتبطة بتلك الإفصاحات من جهة أخرى. مما سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وجذب الاستثمار وبتعزيزاً لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.

2 الإطار العام للبحث

2.1 أهمية البحث

يستمد البحث أهميته العلمية كونه يعتبر من الدراسات القليلة على مستوى مملكة البحرين التي تناولت الإفصاح الاختياريّ وأثره على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين، حيث يعد إضافة حديثة يؤمل منها أن تُسهم في البناء المعرفي في هذا المجال من خلال إثراء المكتبة المحلية والإقليمية بموضوع الدراسة وسد الفجوة في الدراسات السابقة. كما ويمكن أن يستفيد من نتائجه قطاع البنوك التجارية والبنك المركزي البحريني وبورصة البحرين كونها تساهم في إثراء معرفتهم عن أثر الإفصاح الاختياريّ وقياس مستواه في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين. ويتوقع أن تساهم نتائج هذا البحث في زيادة كفاءة الأداء المالي لهذه البنوك وبالتالي المساهمة في استقطاب الاستثمارات، كما ويستمد هذا البحث أهميته من الناحية التطبيقية بسبب الدور المهم الذي تلعبه الإفصاحات الاختياريّة في تعزيز الثقة لدى المتعاملين في الأسواق المالية من أصحاب المصالح، وعلى وجه الخصوص المستثمرين الحاليين والمرتقبين وبناء الثقة لديهم في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية وتشجيع الاستثمار وتنوعه بناءً على رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.

2.2 مشكلة البحث

قد يكون السبب الرئيس في ضعف أداء البنوك التجارية هو الاختلافات فيما بينها فيما يتعلق بعدم تقيدها بالإفصاحات الاختياريّة من سنة إلى أخرى، مما أدى إلى ضعف مستوى الإفصاح الاختياريّ لديها، حيث أظهرت نتائج الدراسات إلى أن الإفصاح الطوعي في البنوك العاملة في مملكة البحرين يبلغ (51.1%) (Al Maskati & Hamdan, 2017)، وعلى الرغم من أن هذه النسبة هي أفضل من مثيلاتها في دول المنطقة وبعض الدول العربية الأخرى، إلا أن الالتزام بالافصاحات الاختيارية لا يزال بحاجة إلى أهتمام خاص، كونه سيعزز من ثقة المستثمرين ويمنحهم الفرصة الأكبر لتحليل بيانات الشركات والحصول على تصور كامل لوضعها المالي، وبالتالي فإن توفر مثل هذه الإفصاحات سيعزز حتماً من استقرار السوق وجذب المستثمرين. هذا وقد أشار El Moslemany and Etab (2017) إلى أن من أكثر الإفصاحات الاختياريّة التي يمكن أن تزيد من قدرة المستثمر على تقييم أداء الشركات، ومنها شركات قطاع البنوك التجارية، هي مجموعة الإفصاحات عن: المعلومات عن الإدارة؛ المعلومات عن العاملين؛ الإفصاحات الاجتماعية والبيئية وغيرها. ومن هنا يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تركز في الإجابة على السؤال البحثي التالي:

ما أثر الإفصاح الاختياريّ على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين؟

2.3 أهداف البحث

يكمن الهدف الرئيس لهذا البحث في اختبار أثر الإفصاح الاختياريّ على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين. ولتنفيذ ذلك فأن هذا البحث يهدف إلى اختبار أثر كل عنصر من عناصر بطاقة المؤشرات للافصاحات الاختيارية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين وهذه المؤشرات تتلخص في الإفصاح الاختياري عن المعلومات العامة والاستراتيجية، وعن حوكمة الشركات، وعن الأداء المالي، وعن المعلومات غير المالية، وعن المخاطر، وعن المعلومات الاجتماعية والبيئية، وعن التوقعات المستقبلية، هذا إضافة إلى أن هذا البحث يهدف كذلك إلى اختبار أثر الإفصاح الاختياريّ لكافة هذه المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين. عوضاً عن أهداف أخرى تتلخص في التعرف على نسبة الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

2.4 فرضيات البحث

في ضوء اهداف البحث يمكن تحديد فرضيات البحث كما يلي:

1- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

2- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

3- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن الأداء المالي على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

4- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات غير المالية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

5- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المخاطر على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

6- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات الاجتماعية والبيئية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

7- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

8- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن كافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية في بورصة البحرين".

2.5 منهجية البحث

تشمل منهجية البحث على جانين هما:

أولاً :الجانب النظري: اعتمد على مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات الخاصة بالافصاح الاختياري وكذلك الأداء المالي للشركات، مما يتوفر من مراجع علمية عربية وأجنبية تخدم أهداف وفرضيات البحث.

ثانياً: الجانب التطبيقي: تم جمع البيانات اللازمة لهذا البحث من واقع القوائم المالية للبنوك التجارية موضوع البحث من موقع بورصة البحرين والموقع الرسمي للبنوك للفترة (2012-2018) وقد شملت هذه البيانات جميع البنوك المدرجة في بورصة مملكة البحرين خلال الفترة التي تمثل قطاع البنوك التجارية في البورصة.

المبحث الأول: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تلعب المحاسبة دوراً حيوياً على المستوى الاقتصادي، من خلال ما توفره من معلومات مفيدة لجميع أصحاب المصالح ومستخدمي التقارير المالية في مساعدتهم على اتخاذ قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل، وبناءً عليه عنيت كافة الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خاصة بها أو تطويع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لتتلائم وطبيعة نظامها المحاسبي، على وجه الخصوص تلك المعنية بالعرض والإفصاح في التقارير المالية نظراً لدورها في تنظيم أسلوب إعلام مستخدميها بالمعلومات التي تسهل مهمتهم بشأن تقييم أداء الشركات، وقدرتها على تحقيق مصالحهم، وهذا يدخل ضمن مفهوم الإفصاح الإجباري، أي بمعنى أن الشركة ملزمة بتقديم كافة المعلومات التي تنص عليها المعايير المحاسبية والقوانين الخاصة بالعرض والإفصاح في القوائم المالية (أبو

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

شلوع، 2013). إلا أن تنوع حاجة المستخدمين وأصحاب المصالح للمعلومات جعل من الإفصاح الإجباري غير كاف للتوسع بالافصاح ليشمل البنود المالية وغير المالية وضمان توفير الإفصاح الكافي والشفافية الذي قد يعمل على تخفيض احتمالات الفشل المالي. ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية والعمل على توصيل مخرجات النظام المحاسبي والتي هي التقارير المالية إلى المساهمين وخفض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين إدارة الشركة. (أحمد ومهدي، 2018)

حددت التوصية رقم (105) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية أهداف الإفصاح الفعّال على النحو التالي: (FASB, 2001)

أ- وصف المفردات التي يعترف بها في القوائم المالية واقتراح مقياس ملائم لها.

ب- توفير معلومات لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر.

ج- توفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية، وأي أمور محاسبية أخرى تستلزم دراسة عمومية.

إلا أن هذه الأهداف لا تشمل جميع مجالات الإفصاح وكل أهدافها. ويرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وبيان أغراض استخدام المعلومات المحاسبية، ومراعاة طبيعة نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، واتباع أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. (عبد الجليل وأبو نصار، 2014)

ويعني الإفصاح الشامل أن تصل مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق المهمة والملائمة (Material and Relevent) المعلنة بالقوائم المالية ويمكن تحقيق ذلك إما في صلب القوائم وإما في شكل ملاحظات تلحق بها. (فالتر وروبرت، 2010) وبناءً على ما تقدم فإنه ولغرض تحقيق الافصاح المناسب المقصود يجب أن تحقق القوائم المالية غايتها الإعلامية في إيصال ما تحتويه من معلومات وبكافة تفاصيلها لجميع المستخدمين على أن لا تخفي شيئاً له أهمية مادية وأنها تعطي صورة صادقة وعادلة وفق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

إذا ما ترك موضوع الإفصاح إلى رغبات إدارة الشركات سيجعله يخضع لتقديرها ومزاجها، مما يؤدي إلى تفاوت الإفصاح بين الشركات المختلفة وللشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما سيؤدي ذلك إلى قيام بعض الشركات بانتقاء بعض البيانات للإفصاح عنها وحجب الإفصاح عن بيانات أخرى، وبسبب هذا تلجأ كثير من الدول إلى إلزام الشركات عن طريق قوانين تفرضها بالإفصاح من أجل مواكبة التغييرات المستمرة في احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات الضرورية (أبو نصار وحميدات، 2020).

والإفصاح المحاسبي نوعان: إجباري وآخر اختياري (كما ويطلق عليه بالإفصاح الطوعي)، ألزمت التشريعات المحلية تنفيذ الإجباري منه مثل قانون الشركات وقانون البورصة، أما النوع الآخر من الإفصاح فهو ما تقدمه الشركات من معلومات أخرى في تقاريرها السنوية غير مطلوبة بالمعايير الدولية أو بالتشريعات المحلية. وظهرت الحاجة إلى الإفصاح الطوعي لتخفيض التباين في المعلومات بين المدراء والمستثمرين ولتحسين نوعية المعلومات المفصح عنها. (الدباغ وإبراهيم، 2014)

لم يحظى الإفصاح الاختياريّ بالاهتمام الكافي من قبل الدراسات والأبحاث وكذلك الشركات العالمية إلا بعد ظهور الأزمات المالية التي عصفت بالشركات وأدت إلى إفلاسها، والتي كانت سبباً في زيادة الحاجة إلى هذا النوع من الإفصاح. (محمد، 2018) وعرّف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB (2001) الإفصاح الاختياريّ بأنه المعلومات التي يتم الكشف عنها طوعاً من قبل الشركات المدرجة في البورصة، ولكن ليس المعلومات المالية الأساسية المطلوبة للنشر. وخلص محمد (2018) إلى الإفصاح الاختياريّ بأنه معلومات إضافية محاسبية وغير محاسبية غير ملزمة إدارة الشركة بتقديمها أو بالإفصاح عنها لغرض التغلب على مشكلة إظهار القوائم المالية بصورة لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المبحث الثاني: الأداء المالي

تتضمن التقارير والقوائم المالية معلومات مالية مستقبلية عن الوضع المالي للشركة، وتكون إما تصورات مالية أو تنبؤات مالية في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة، وعليه فإن ما تتضمنه القوائم والتقارير المالية من بيانات هي مسؤولية الإدارة في تقديرها للتنبؤات التي تعكس الظروف المتوقع وجودها، وهكذا فإنه يجب أن يكون لدى الإدارة الأساس الموضوعي المعقول لوضع هذا التوقع. وبناءً عليه فإن نتائج الإفصاح سوف تؤثر على الأداء المالي للشركة، حيث كلما كانت التصورات والتنبؤات للظروف المتوقع وجودها أكثر واقعية بناءً على الأسس الموضوعية المعقولة التي تضعها الإدارة والتي تعكسها على شكل إفصاحات تتضمنها القوائم المالية، أغلبها إفصاحات طوعية، فإن ذلك سيؤثر حتماً في أداء الشركة المالي.

ويمكن قياس الأداء المالي اعتماداً على مجموعة من التدابير القائمة على السوق (نسبة أرباح السهم، القيمة الدفترية إلى حقوق الملكية وما إلى ذلك)، أو مزيج من كل من المحاسبة وتدابير قاعدة السوق .(Yusuf *et al.*, 2018)

ولتقييم الأداء لابد من وجود مقاييس (أو مؤشرات) مناسبة من أجل مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المعيارية بأهدافها التي سبق الاتفاق عليها، ومحاولة التعرف على نواحي القوة والضعف من خلال تفسير الفروقات الملحوظة.

ويعتبر العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس الأداء المالي لدى المؤسسات المصرفية، حيث تعد هذه المعدلات من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال والتي تعمل المؤسسات المصرفية على زيادتها بشكل دائم وبما يتناسب وحجم الأخطار المتوقع للمساهمين تحملها، يوضح معدل العائد على حقوق الملكية ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققتها المؤسسة المالية، في حين يوضح العائد على السهم ما تحققه الشركة من أرباح صافية بعد طرح التوزيعات على الأسهم الممتازة (الدخل المتاح للأسهم العادية) مقسوماً على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة.

يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرتها على تنفيذ ما خطط له من أهداف خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل. كما أنه يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، ويحث تقييم الأداء كذلك الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات ومعالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع مع تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية. (سعودي، 2018)

بصفة عامة فإن عملية تقييم الأداء في البنوك تهدف إلى التعرف على مدى كفاية رأس مالها، ومدى سلامة مركزها المالي، ومدى تواجد إدارة قادرة على الأداء وفقا للأهداف المحددة مسبقاً، ومدى التزامها بإجراءات مصرفية سليمة وأمنية، وكذلك مدى اتباعها للقواعد والقوانين وتطوير تعليمات المصرف المركزي، ومدى قدرة تلك البنوك على سداد التزاماتها في آجال استحقاقها، ومدى إمكانية استمراريتها في ممارسة نشاطاتها استناداً إلى ربحيتها وإلى خطط الإدارة في مجال التشغيل وتحديد الأهداف. (سعودي، 2018).

المبحث الثالث: الإطار العملي التطبيقي

المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين خلال الفترة (2012–2018) والبالغ عددها (7) بنوك وفقا لموقع بورصة البحرين. ومع ذلك، أما عينة البحث فشملت جميع المؤسسات المالية المصرفية لقطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، أي بنسبة (100%) من مجتمع الدراسة.

أساليب جمع البيانات: تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لهذا البحث على عدة اساليب وذلك كما يأتي: –

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

اولاً: البيانات الاولية: وهي البيانات اللازمة لاجراء التحليل والتأكد من تحقق الأهداف، وقد تم تجميع هذه البيانات من واقع التقارير السنوية للبنوك التجارية عينة البحث والتي تم الحصول عليها من المواقع الإلكترونية الرسمية للبنوك ذاتها ومن الموقع الرسمي لبورصة البحرين. وتم تجميع البيانات عن مدى التزام البنوك التجارية بالإفصاح الاختياري تم تنظيم بطاقة مؤشرات تتضمن جميع عناصر الإفصاح التي تشملها المتغيرات المستقلة والبالغة (67) عنصراً، حيث تم إعطاء القيمة (1) في حال إفصاح البنك عن العنصر، والقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه، وبتجميع النتائج لجميع المؤشرات لكل بنك على حدة وعلى مدى فترة الدراسة الممتدة من 2012 حتى 2018 تم تحويلها إلى نسب مئوية تبين كل نسبة منها مدى التزام البنك بالإفصاح الاختياريّ عن تلك الفقرة لتلك الفترة.

ثانياً: البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم جمعها عن طريق الجانب النظري وذلك بالرجوع الى الكتب والدوريات والتقارير والنشرات والابحاث المتخصصة منها العربية والاجنبية والتي لها علاقة بموضوع البحث.

- **الأساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل:** لغرض فحص الفروض واختباراتها استخدمت في هذا البحث مجموعة من الأساليب الإحصائية. ولأغراض التحليل الوصفي تمت الاستعانة بمقاييس التشتت باستخدام الإنحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة لكل المتغيرات، إضافة إلى مقاييس النزعة المركزية من خلال الوسط الحسابي، واعتمد البحث طريقة البيانات التجميعية لسلاسل زمنية مقطعية من واقع التقارير السنوية المنشورة للبنوك موضوع البحث خلال الفترة (2012–2018) لتحليل بياناتها، من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن طبيعة النتائج المالية للقطاع.

ولغرض التأكد من مدى ملائمة البحث لتحليل الانحدار الخطي، تم إجراء الاختبار الخطي المتعدد واختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة. حيث تم الاستعانة بمعامل الارتباط (بيرسون) للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات البحث المستقلة وذلك بتنظيم مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات للبنوك التجارية.

أما فيما يتعلق بقياس الارتباط الذاتي (Autocorrelation) فإنه ومن شروط الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد) هي ضرورة خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي. وكأحد الافتراضات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى في معادلة الانحدار الخطي، يجب أن تتصف البيانات بالاستقلالية، وهذا يعني حدوث خطأ في فترة زمنية معينة وتأثير ذلك في الفترات التالية بطريقة تؤدي إلى تكرار الحدوث، ومن ثم يظهر المتغير العشوائي بقيمة تختلف عن قيمته الحقيقية، وبالنتيجة سيؤدي هذا إلى ضعف قدرة النموذج (بيانات البحث) على التنبؤ. ومن حيث المبدأ فإن وجود ارتباط ذاتي ليس له تأثير على قيم المعاملات في معادلة الانحدار، ولكن يؤدي إلى احتساب أخطاء معيارية أقل لينتج عن ذلك زيادة قيمة (t) وقبول الفرضيات بالرغم من عدم صحة ذلك، ونفس الأمر ينطبق على زيادة القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)، وبالتالي قدرة المتغيرات المستقلة والضابطة على تفسير المتغير التابع.

- **نموذج البحث المستخدم لاختبار الفروض:** لاختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المناسب لبيانات البحث لفحص النموذج التالي:

$$PERFit= \beta_0 + \beta1GSI\ it + \beta2CG\ it + \beta3FP\ it + \beta4NFI\ it + \beta5Rit + \beta6SEIit + \beta7FEit + \beta8AICit + \varepsilon_{it}$$

حيث:

β_{0-7} معاملات الانحدار

$PERF_{it}$ الأداء المالي للبنك i في السنة t.

GSI_{it} الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية في البنك i في السنة t.

CG_{it} الإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات في البنك i في السنة t.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

FP_{it} الإفصاح الاختياريّ عن الأداء المالي في البنك i في السنة t.

NFI_{it} الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات غير المالية في البنك i في السنة t.

R_{it} الإفصاح الاختياريّ عن المخاطر في البنك i في السنة t.

SEI_{it} الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في البنك i في السنة t.

FE_{it} الإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية في البنك i في السنة t.

AIC_{it} الإفصاح الاختياريّ عن كافة المؤشرات مجتمعة في البنك i في السنة t.

ε_{it} الخطأ العشوائي.

■ **متغيرات البحث وطرق قياسها:** تم استخدام المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير التابع: تم اعتماد الأداء المالي كمتغير تابع، وهو ما يعرف بقدرة المنشأة على استخدام خيارات وأنظمة التشغيل والاستثمار من أجل تحقيق الإستقرار، (Al-Khero *et al.*, 2019) ويتم قياسه بعدد من المؤشرات. وتم اختيار مؤشرين لقياسه هما العائد على حقوق الملكية، ومتغير ربحية السهم (العائد على السهم). كونهما يعتبران من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك وفقاً لما جاء في العديد من الدراسات السابقة التي أكدت إمكانية استخدامها كمؤشرات مقبول لقياس الأداء المالي في المؤسسات المالية المصرفية العاملة في القطاع البنكي (Mutiva *et al.*, 2015; Zyadat, 2017) ويعبر عنهما بالمعادلات التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / متوسط حقوق المساهمين.

العائد على السهم = (صافي الدخل – التوزيعات على الأسهم الممتازة) / المتوسط المرجح للأسهم العادية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة: حاولت مجموعة من الدراسات السابقة من قياس نسب الإفصاح في القطاعات المختلفة ولأكثر من دولة عربية وأجنبية، وتفاوتت النتائج بحيث تراوحت متوسطات نسب الإفصاح الاختياريّ بين (39%) (Scaltrito, 2016)، و(15.5%) (أندية وغيث، 2016). إلا أنه، وفيما يتعلق بمحاولات نسبة الإفصاح الطوعي على مستوى مملكة البحرين تأكد للباحث قيام Awadh and Alareeni (2018) بقياس نسبة الإفصاح الاختياريّ لجميع البنوك المدرجة في بورصة البحرين البالغة (24) بنك للفترة (2014–2015) وقد بلغت (41%)، كما جاءت دراسة Al Maskati and Hamdan (2017) لتشير إلى أن نسبة الإفصاح الاختياريّ قد بلغت (51.1%) عن بيانات لواحد وأربعين شركة مدرجة في بورصة البحرين لعام (2013). وفي هذا البحث تم احتساب متوسط نسبة الإفصاح الاختياريّ للمؤسسات المالية المصرفية، متمثلة في قطاع البنوك التجارية خلال الفترة (2012–2018).

وقد أشارت متوسطات الإفصاح الاختياريّ إلى تباين نسب الإفصاح بين البنوك التجارية وبين سنوات الدراسة من ناحية أخرى، كما أن أهم ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو أن أربع مؤسسات من مجموع سبع مؤسسات مالية مصرفية، قد تحسنت نسبة الإفصاح الاختياريّ لديها في السنة الأخيرة (2018) قياساً بالسنوات السابقة (البنك الأهلي المتحد، بنك البحرين الوطني، شركة الاثمار القابضة، مصرف السلام) وبنسب نمو متفاوته. وعند احتساب متوسط نسبة الإفصاح الاختياريّ لقطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين تبين أنها تصل إلى (58%)، وبالقياس مع جميع المتوسطات المحسوبة في الدراسات السابقة تعتبر هذه النسبة جيدة، ولكنها قابلة للارتفاع إذا ما تمت الاستفادة من قبل المؤسسات المالية المصرفية بنتائج الدراسة الحالية والوقوف على العناصر في بطاقة المؤشرات التي حددتها الدراسة، والتي تحتاج إلى اهتمام أكبر ومستوى إفصاح اختياري أفضل من قبل هذه المؤسسات.

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث: تم استخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة لغرض وصف بيانات متغيرات البحث وتوضيح معالمها الرئيسية وذلك قبل البدء بتحليل بيانات البحث

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

واختبار فروضه. ويوضح الجدول رقم (1) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث للمؤسسات المالية المصرفية ضمن قطاع البنوك التجارية عينة البحث.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث.

المتغير	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	Obs	Minimmum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المتغيرات المستقلة: المعلومات العامة والاستراتيجية	49	0.57	1.00	0.730	0.084
حوكمة الشركات	49	0.86	1.00	0.960	0.064
الأداء المالي	49	0.33	0.67	0.399	0.119
المعلومات غير المالية	49	0.43	0.86	0.539	0.108
إدارة المخاطر	49	0.41	0.82	0.647	0.100
المعلومات الاجتماعية والبيئية	49	0.50	0.83	0.642	0.109
التوقعات المستقبلية	49	0.22	0.33	0.227	0.027
كافة المؤشرات مجتمعة	49	0.45	0.69	0.58	0.054
المتغيرات التابعة: العائد على حقوق الملكية (ROE)	49	-0.52	0.18	0.068	0.115
العائد على السهم (EPS)	49	-0.04	0.06	0.019	0.025

تشير نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث إلى التزام واضح لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين بالإفصاح الاختياريّ عن الخلفية عن البنك، المعلومات العامة والاستراتيجية بمتوسط حسابي يبلغ (73%) وهي نسبة جيدة. مع التزام البنوك التجارية بمستوى عال فيما يتعلق بالإفصاحات الاختياريّة الخاصة بحوكمة الشركات والتي بلغ الوسط الحسابي لهذه الإفصاحات (96%) وهي تمثل أعلى نسبة بين جميع المتغيرات المستقلة، ويعزى ذلك إلى أن مملكة البحرين تعتبر في مقدمة دول المنطقة التي اهتمت بضرورة الالتزام بالإفصاحات الخاصة بحوكمة الشركات وقد أصدرت لذلك مجموعة من النشرات والتوضيحات التي ألزمت الشركات بضرورة الإفصاح عن حوكمة الشركات، مما يشير بأنها كانت متوافقة مع عناصر الإفصاح الواردة في بطاقة المؤشرات الخاصة بحوكمة الشركات. في حين تعكس النتائج واقع الالتزام الضعيف للبنوك التجارية البحرينية بالإفصاحات الاختياريّة لعناصر الأداء المالي والتوقعات المستقبلية، مما يستوجب من هذه البنوك ضرورة التوسع بالإفصاح لهذه العناصر مما قد يكون سبباً مهماً في جذب الاستثمارات من أجل تنشيط الاقتصاد وتلبية لمتطلبات تطبيق رؤية مملكة البحرين في تنويع مصادر الدخل. أما بقية المؤشرات فتشير النتائج إلى التزام مقبول لدى البنوك التجارية وذلك فيما يتعلق بإفصاحاتها الاختيارية، وتشمل الافصاحات الاختيارية لإدارة المخاطر وكافة المؤشرات مجتمعة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التابعة فان جدول الإحصاء الوصفي يشير إلى أن البنوك التجارية في بورصة البحرين تحقق عائداً جيداً مقاساً على حقوق الملكية لديها، وأن البنوك التجارية البحرينية قادرة على تحقيق عائد على حقوق ملكيتها. وبخصوص العائد على السهم فان جدول الإحصاء الوصفي يشير إلى عدم وجود اختلاف كبير بين البنوك البحرينية في العائد على السهم، والتي تتصف جميعها بضعف العائد على السهم فيها.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- **نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج البحث:** يبين الجدول رقم (2) علاقات ومستوى الارتباط بين كافة المتغيرات التي تم تناولها في البحث، حيث يبين مدى قوة ونوعية العلاقة فيما بينها، ولأغراض التأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد الشديد (Severe Multi Collinearity)، فقد تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين جميع متغيرات البحث، حيث يبين الجدول رقم (2) بأن معاملات الارتباط تتراوح بين (-0.404) و(0.742)، وهي أقل من (0.80) أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة الارتباط المتعدد الشديد بين المتغيرات. (Alin, 2010)

جدول رقم (2) مصفوفة الارتباط لبيرسون بين متغيرات البحث.

المتغير	المعلومات العامة والاستراتيجية	حوكمة الشركات	الأداء المالي	المعلومات غير المالية	المخاطر	المعلومات الاجتماعية والبيئية	التوقعات المستقبلية	كافة المؤشرات مجتمعة	العائد على السهم	العائد على حقوق الملكية
المعلومات العامة والاستراتيجية	1									
حوكمة الشركات	-.282*	1								
الأداء المالي	.208	.242	1							
المعلومات غير المالية	.218	-.354*	-.291*	1						
المخاطر	.279	.084	.239	-.049	1					
المعلومات الاجتماعية والبيئية	.038	-.148	-.376**	.321*	-.191	1				
التوقعات المستقبلية	.409**	-.404**	.089	.408**	.163	-.202	1			
كافة المؤشرات مجتمعة	.451**	.184	.376**	.262	.757**	.017	.353*	1		
العائد على السهم	.394**	.085	.385**	-.076	.742**	-.187	.112	.714**	1	
العائد على حقوق الملكية	.432**	-.006	.240	.172	.548**	.070	.165	.615**	.545**	1

**: دال عند مستوى 0.01

*: دال عند مستوى 0.05

- **اختبار الفروض ومناقشة النتائج:** يوضح الجدول رقم (3) بأن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) بلغت (0.346) والتي تدل على أن الإفصاح عن المخاطر، وكافة المؤشرات مجتمعة كمتغيرات مستقلة تفسر ما نسبته (35%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية كمتغير تابع في البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. في حين بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) ما يعادل (0.733) والتي تدل على أن الإفصاح عن المعلومات العامة والاستراتيجية، والمخاطر، وكافة المؤشرات مجتمعة كمتغيرات مستقلة تفسر ما نسبته (73%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي المقاس بالعائد على السهم كمتغير تابع في البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين.

جدول رقم (3) نتائج الانحدار المتعدد.

المتغيرات	العائد على حقوق الملكية (ROE)			العائد على السهم (EPS)		
	Coefficients	t statistic	Sig.	Coefficients	t statistic	Sig.
المعلومات العامة والاستراتيجية	0.344	1.795	0.080	0.054	2.066	0.045
حوكمة الشركات	0.085	0.342	0.734	-0.005	-0.141	0.889
الأداء المالي	0.171	1.283	0.207	0.037	2.003	0.052
المعلومات غير المالية	0.193	1.237	0.223	0.005	0.230	0.819

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المخاطر	0.549	3.804	0.000	0.189	9.511	0.000
المعلومات الاجتماعية والبيئية	0.163	1.107	0.275	-0.003	-0.148	0.883
التوقعات المستقبلية	-0.237	-0.351	0.728	-0.112	-1.201	0.237
كافة المؤشرات مجتمعة	0.566	0.792	0.043	0.084	0.851	0.040
معامل التحديد (R^2)	0.346			0.733		

وبناءً على نتائج الانحدار المتعدد لقياس أثر الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية على الأداء المالي للبنوك التجارية، أشارت قيمة (significance) التي بلغت بلغت (0.080) باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي للبنوك على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية وأداء البنوك. وفي حال استخدام العائد على السهم (EPS) كمؤشر لقياس الأدء المالي للبنوك التجارية، فأن قيمة (significance) البالغة (0.045) تدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية وأداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية الأولى في ظل استخدام العائد على السهم كمؤشر لقياس المتغير التابع وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. في حين سيتم قبول الفرضية العدمية الأولى في حال استخدام العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس المتغير التابع، والذي ينص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. أما قيم (t statistic) البالغة (1.795) و(2.066) باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي، تدل على وجود أثر إيجابي للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات العامة والاستراتيجية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. ويمكن تفسير ذلك في أن جميع المؤسسات المالية المصرفية، ومن ضمنها البنوك التجارية تتميز بكبر مواردها الاقتصادية، مما يجعلها قادرة على تقديم إفصاحات أكثر شمولاً في تقاريرها السنوية فيما يتعلق بالمعلومات العامة والاستراتيجية، كونها تساعد مستخدمي المعلومات في التعرف على المؤسسة والوقوف على استراتيجيتها المستقبلية. كما وأن حرص البنوك التجارية على الاستمرار في الإفصاح الطوعي لهذه المعلومات قد يكون سبباً لتحسين الأداء المالي لها وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالعائد على السهم. وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصل اليه (Mutiva *et al*., 2015) التي أشارت نتائج دراسته إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين الإفصاح الاختياريّ للمعلومات العامة والاستراتيجية والأداء المالي.

وكانت نتائج اختبار الانحدار لبيان أثر الإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، حيث دلت قيمة (significance) التي بلغت (0.734) باعتماد العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس أداء البنوك، وبلغت (0.889) في ظل إعتماد العائد على السهم (EPS) لقياس الأداء، على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات وأداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية الثانية بمعنى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما تدل قيمة (t statistic) والبالغة (0.342) في حال استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية على وجود أثر ايجابي للإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، في حين بلغت قيمة (t statistic) ما مقداره (0.141−) في حال استخدام العائد على السهم

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

(EPS) كمؤشر لقياس الأداء، مما يشير إلى وجود أثر سلبي للإفصاح الاختياريّ عن حوكمة الشركات على أداء البنوك التجارية المالي. وجاءت نتيجة هذا الفرض متوافقة مرة، ومتعارضة أخرى مع دراسة (Cunha & Mendes, 2017) التي خرجت بنتيجة تؤكد وجود علاقة عكسية بين الإفصاح الطوعي عن حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات عينة الدراسة.

وبخصوص نتائج اختبار الانحدار لقياس أثر الإفصاح الاختياريّ للمعلومات عن الأداء المالي على ألأداء المالي للبنوك التجارية، ودلت قيمة (significance) التي بلغت (0.207) في حال استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس أداء البنوك التجارية، و(0.052) في حال استخدام العائد على السهم (EPS) قياس أداء البنوك التجارية، على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن معلومات الأداء المالي والأداء المالي للبنوك التجارية البحرينية، وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية الثالثة بمعنى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن الأداء المالي على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما أن قيم (t statistic) البالغة (1.283) و(2.003) باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي، تدل على وجود أثر إيجابي للإفصاح الاختياريّ عن معلومات الأداء المالي على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. وجاءت نتيجة الدراسة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (Mutiva *et al.*, 2015) والتي تشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الإفصاح الاختياريّ للمعلومات المالية والأداء المالي للشركات موضوع الدراسة.

وفيما يخص نتائج اختبار الإنحدار لبيان أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، فدلت قيمة (significance) التي بلغت (0.223) في حال استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية، و(0.819) في حال استخدام العائد على السهم (EPS) لقياس أدائها على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن المعلومات غير المالية والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية الرابعة أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات غير المالية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما تدل قيمة (t statistic) والبالغة (1.237) في ظل اعتماد مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، و(0.230) في ظل استخدام العائد على السهم (EPS) كمؤشر لقياس الأداء المالي، على وجود أثر إيجابي للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات غير المالية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. جاءت نتيجة هذه الدراسة متعارضة مع دراسة (Simpson, 2010)، التي أكدت على وجود علاقة ارتباط قوي بين الإفصاح بشكل منتظم للمعلومات غير المالية وربحية الشركة. كما وتتعارض نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (Rezaee & Tuo, 2017) التي توصلت إلى أن جودة الأرباح تتأثر بمساهمة الشركة في الإفصاحات غير المالية.

أما نتائج اختبار الإنحدار لبيان أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطرة على الأداء المالي للبنوك التجارية البحرينية، فدلت قيمة (significance) التي بلغت (0.000) في ظل اعتماد العائد على حقوق الملكية (ROE)، وكذلك العائد على السهم (EPS) كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ للمخاطر والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية الخامسة، وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المخاطر على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما أن قيم (t statistic) والبالغة (3.804) و(9.511) باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي، تدل على وجود أثر إيجابي للإفصاح الاختياريّ عن المخاطر على الأداء المالي في البنوك المدرجة في بورصة البحرين. وجاءت نتيجة الدراسة الحالية متناقضة مع دراسة (مقدادي، 2017) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ومستوى الإفصاح عن المخاطر. كما جاءت نتيجة الدراسة الحالية معاكسة لنتيجة دراسة

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

(Shamsun *et al*., 2016)، والتي خرجت بنتيجة تشير إلى أن الافصاح عن المخاطر لها علاقة عكسية مع أداء البنك. في حين توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Isaiah, 2019) التي أشارت إلى أن الإفصاح الأفضل للمخاطر يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المؤسسات المالية وأدائها المالي.

وأشارت نتائج اختبار الانحدار لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، حيث تدل قيمة (significance) التي بلغت (0.275) في حال استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية، و(0.883) في حال استخدام العائد على السهم (EPS) كمؤشر لقياس الأداء، على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين المعلومات الاجتماعية والبيئية والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية السادسة أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن المعلومات الاجتماعية والبيئية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما تدل قيمة (t statistic) والبالغة (1.107) في ظل استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس المتغير التابع على وجود أثر ايجابي للمعلومات الاجتماعية والبيئية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. أما في حال اعتماد العائد على السهم (EPS) كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية موضوع الدراسة فأن قيمة (t statistic) قد بلغت (0.148−) مما يدل على وجود أثر سلبي للمعلومات الاجتماعية والبيئية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن أغلب الدراسات السابقة لم تأخذ الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية معاً، بل غالباً ما فصلت بينهما، فقد ركزت دراسة Wangari (2014) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالعائد على حقوق الملكية، والتي أشارت إلى وجود أثر قوي ذات دلالة إحصائية فيما بينهما. وأشارت دراسة أخرى قام بها Jatmiko *et al.* (2017) إلى أنه ليس للأداء البيئي تأثيرٌ كبيرٌ على الأداء المالي، في حين أن للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تأثير كبير على أدائها المالي. اتفقت نتائج البحث الحالي مع دراسات (Mutiva *et al*., 2015; Platonova *et al*., 2016; Siueia *et al*. 2019) بوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي. في حين لم تتفق مع الدراسة الحالية نتيجة دراسة (YanQiu *et al*., 2016) التي لم تجد أي علاقة بين الإفصاحات البيئية والربحية، في حين وجدت أن الإفصاح الاجتماعي هو الذي يهم المستثمرين.

وتشير نتائج اختبار الانحدار لبيان أثر الإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية على الأداء المالي، وتدل قيمة (significance) التي بلغت (0.728) و(0.237) في ظل استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية موضوع الدراسة، على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية السابعة أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما أن قيم (t statistic) والبالغة (0.351−) و(1.201−) باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي، تدل على وجود أثر سلبي للإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. اتفقت نتيجة هذه الدراسة من دراسة (حسين، 2019) التي أشارت إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في أداء الشركة وتكلفة رأس مالها. في حين تناقضت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصل اليه (Mutiva *et al*., 2015) التي خرجت بنتيجة تؤكد وجود علاقة إيجابية قوية بين الإفصاح الاختياريّ عن التوقعات المستقبلية والأداء المالي.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وبخصوص نتائج اختبار الانحدار لبيان أثر الإفصاح الاختياريّ عن كافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي، فقد دلت قيمة (significance) التي بلغت (0.043) و(040.0) في ظل استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية، على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (0.05) بين الإفصاح الاختياريّ عن كافة المؤشرات مجتمعة والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية الثامنة أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياريّ عن كافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. كما أن قيم (t statistic) والبالغة (0.792) و(851.0) باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) على التوالي، تدل على وجود أثر ايجابي للإفصاح الاختياريّ عن كافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. توضح نتيجة تأثير كافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي سواء باستخدام العائد على حقوق الملكية أو العائد على السهم لقياس الأداء المالي ضرورة إهتمام البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين بكافة مؤشرات الإفصاح الاختياريّ نظراً لوجود أثر واضح ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي والتي في حال الاهتمام بها مجتمعة يمكن أن تؤثر وبشكل واضح على الأداء المالي للبنوك.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

■ **المطلب الأول:** الاستنتاجات: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن أن نستنتج ما يلي:

1. تباينت نسب الإفصاح الاختياريّ على مستوى البنوك التجارية موضوع الدراسة وخلال سنوات الدراسة، إلا أن نسبة الإفصاح الاختياريّ في سنة الدراسة الأخيرة (2018) قد تحسنت قياساً بالسنوات السابقة لدى أربعة بنوك تجارية من إجمالي عينة الدراسة البالغة سبعة بنوك تجارية، مما يدل على التوجه السليم لقطاع البنوك التجارية في مملكة البحرين لإيلاء الإفصاح الاختياريّ أهمية خاصة، ووصل متوسط نسبة الإفصاح الاختياريّ لجميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين خلال فترة الدراسة (58%).

2. أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الافصاح الاختياريّ لعناصر حوكمة الشركات، الأداء المالي، المعلومات غير المالية، المعلومات الاجتماعية والبيئية، والمعلومات المستقبلية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، في حين أكدت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الافصاح الاختياريّ لعناصر المعلومات العامة والاستراتيجية، المخاطر، وكافة المؤشرات مجتمعة على الأداء المالي، عند استخدام العائد على السهم (EPS) كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين.

3. هناك أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الاختياريّ للمخاطر بأنواعها المختلفة على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين عند استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) كمؤشرات لقياس أداء البنوك التجارية، مما يشكل مسؤولية إضافية على قطاع البنوك التجارية بتركيز الاهتمام بالإفصاح الاختياريّ عن جميع أشكال المخاطر وبما يتفق مع تعليمات الجهات المعنية المحلية والمنظمات الدولية.

4. يلتزم قطاع البنوك التجارية في مملكة البحرين وخلال فترة الدراسة بمستويات إفصاح اختياريٌ جيدة لعناصر الإفصاح الخاصة بالمعلومات العامة والاستراتيجية، وحوكمة الشركات، وبمتوسطات إفصاح بلغت (73%) و(96%) على التوالي.

5. هناك التزام لدى قطاع البنوك التجارية بنسب إفصاح اختياريّ متوسطة عن عناصر الأداء المالي للفقرات الواردة في بطاقة المؤشرات وبنسبة (40%)، والمعلومات غير المالية بنسبة (54%)، والمعلومات البيئية والاجتماعية بنسبة (64%)، والإفصاح عن المخاطر بنسبة (65%)، إضافة إلى كافة المؤشرات مجتمة (0.58%). وتعتبر هذه المتوسطات دون مستوى الطموح المنشود من قبل أصحاب المصالح، الذين يبحثون عن مصادر موثوقة للمعلومات تمكنهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة والمتعلقة بالاستثمار في هذه المؤسسات.

6. سجلت نتائج تحليل الإحصاءات الوصفية أدنى متوسط نسب إفصاح لعناصر التوقعات المستقبلية والذي بلغ ما يقارب (23%).

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

■ **المطلب الثاني:** التوصيات: استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن أن نوصي بما يلي:

1. قيام البنوك التجارية بالتوسع بالإفصاحات الاختياريّة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص الإفصاحات المتعلقة بالمعلومات العامة والاستراتيجية والمخاطر وايلاءها الأهمية نظراً لتأثيرها على أداء البنوك التجارية.

2. قيام البنوك التجارية بالاستمرار في الإفصاح الاختياريّ لفقرات العناصر الخاصة بالحوكمة، والأداء المالي، والمعلومات غير المالية، والمعلومات البيئية والاجتماعية، نظراً لمساهمة هذه العناصر مجتمعة في بيان مدى مساهمة البنك في تزويد المستثمرين بمعلومات مهمة لمتخذي القرار.

3. قيام البنوك التجارية بالاستمرار في الإفصاح الاختياريّ لفقرات عناصر المعلومات المستقبلية، نظراً لدورها في وضوح الرؤية للمستخدمين عن مستقبل البنك.

4. قيام الجهات المعنية متمثلة بالبنك المركزي بتوجيه قطاع البنوك التجارية لزيادة الشفافية وإيجاد أفضل وسائل الافصاح الاختياريّ، وذلك لما لها من انعكاسات إيجابية على أداء البنوك التجارية المالي، وبالتالي على سمعتها وقيمتها السوقية وأسعار أسهمها في البورصة، مما سيساهم في بث الثقة لدى المستثمرين الحاليين، وتشجيع وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتنوع مصادر الدخل تنفيذاً لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.

5. إجراء أبحاث ودراسات أوسع من الدراسة الحالية بحيث تتضمن هذه الدراسات مقارنات قطاعات أخرى في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي مثل قطاع التأمين والخدمات وغيرها.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

[1] الموقع الرسمي لبورصة البحرين. www.bahrainbourse.com/ar.

[2] الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي، 2020. www.cbb.gov.bh/ar.

[3] التقرير المالي لمصرف البحرين المركزي، 2018.

[4] أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، معاييير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2020.

[5] أبو شلوع، هديل توفيق، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياريّ في الشركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2013.

[6] أندية، خالد علي وغيث، محمد البشير، "قياس الإفصاح الاختياريّ في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي"، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 9، يونيو، ص ص: 24-47، 2016.

[7] السامرائي، عمار والعلكاوي، طلال والشريدة، نادية، "أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (3)، العدد (13)، ص: 53-73، 2019.

[8] سعودي، نادية، "مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

[9] عبد الجليل، توفيق وأبو نصار، محمد، "العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياريّ في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات (العلوم الإدارية) ، المجلد 41، العدد 2، ص ص: 326-342، 2014.

[10] فالتر، ميجس وروبرت، ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب أبو المكارم، وصفي والسلطان، سلطان، والبدوي، محمد، مراجعة حجاج، أحمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.

[11] محمد، صائب سالم، "أثر الإفصاح الاختياريّ في جودة الإبلاغ المالي–دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54. ص ص: 251-268، 2018.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[12] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، البيانات الرسمية الصادرة في 1 يناير 2015 والمتضمنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يسري مفعولها بعد 1 يناير 2015 لكنها لا تتضمن المعايير التي سيتم استبدالها، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، عمان، الأردن، 2015.

[13] مقدادي، محمد ابراهيم، "الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية". رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] Al-Khero, Iman Muayad Merie, and Bin Janudin, Sharul Effendy, and Abdelhakeem, Azam, and Ahmed, Khalid, "The Impact of Financial Engineering on the Financial Performance in Iraqi banks", Global Journal of Accounting and Finance., **2**, 33-46, 2019.

[2] Alin, A., Multicollinearity, Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics., **2(3)**, 370-374, 2010.

[3] Awadh, M. and Alareeni, B., "Measuring Level of Voluntary Disclosures of Banks Listed in Bahrain Bourse", Journal of Accounting & Marketing.,**7(3)**, 1-12, 2018.

[4] Cunha, V.L. and Mendes, S.M.D, Financial determination of voluntary disclosure Portuguese Evidence. Ethen's journal of business and Economics., **3(1)**, 21-35, 2017.

[5] El Moslemany, R. and Etab, M., "The effect of corporate social responsibility disclosures on financial performance in the banking industry: empirical study on Egyptian banking sector", International Journal of Business and Economic Developmen., **5(1)**, 2017.

[6] FASB, (2001), Reporting information about the financial performance of business enterprises: Focusing on the form and content of financial statements. U.S.A.

[7] Isaiah, Oino, "Do disclosure and transparency affect bank's financial performance?", CORPORATE GOVERNANCE journal., 19(6), 1344-1361, 2019.

[8] Jatmiko, D. P, and Hidayat, S., "Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure and Environmental Performance to Financial Performance in Indonesia Stock Exchange", International Journal of Management and Commerce Innovation., **4(2)**, 617-628, 2017.

[9] Mutiva, J. Mmbone and Ahmed, H. Anwar and Muiruri-Ndirangu, W. Jane, "The Relationship between Valuntary Disclosure and Financial Performance of Companies Quoted at the Nirobi Securities Excange", International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR)., **3(6)**, 171-195, 2015.

[10] Platonova, E., and Asutay, M., and Dixon, R., and Mohammad, S., "The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Evidence from the GCC Islamic Banking Sector", Journal of Business Ethics.,**151**, 451-471, 2016.

[11] Rezaee, Z., and Tuo, L., "Voluntary disclosure of non-financial information and its association with sustainability performance", Advances in Accounting.,, **39**, 47-59, 2017.

[12] Scaltrito, D., "Voluntery Disclouser in Italy: Firm-Specific Determinats an Emperical Analysis of Italian Listed Companies", EuroMed Journal of Buisness., **11(2)**, 272-303, 2016.

[13] Shamsun, N., and Mohammad A., and Christine A. J., "Risk disclosure, cost of capital and bank performance', International Journal of Accounting & Information Management., **24(4)**, 476-494, 2016.

[14] Siueia, T., and Wang, J., and Deladem, T., "Corporate Social Responsibility and financial performance: A comparative study in the Sub-Saharan Africa banking sector", Journal of Cleaner Production., **226**, 658-668, 2019.

[15] Talal Al-Alkawi, "Compatibility International Accounting Standards with the Human Capital Measurement", International Journal of Law and Information Technology., **2(1)**, 153-165, 2019.

[16] Talal Al-Alkawi, "Evaluation methods of control and performance reports for banks by using responsibility accounting", International Journal of Accounting and Financial Management Research., **3(4)**, 2013.

[17] Wangari, M. Naomi, "The effect of Voluntary Disclosure on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", A Reseach Project of the Master of Science in Finance Degree, University of Nairobi., 2014.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[18] YanQiu, Amama, S., and Raiesh, T., "Environmental and social disclosures: Link with corporate financial performance", The British Accounting Review., **48(1)**, 102-116, 2016.

[19] Yusuf, M. A., and Adebayo, P. A., and Yusuf, R. N., "Effect of Financial Performance on Voluntary Disclosure of Listed Financial Firms in Nigeria", International Journal of Economics, Commerce and Management., **VI(12)**, 81-99, 2018.

[20] Zyadat, H., "The Impact of Sustainability on the Financial Performance of Jordanian Islamic Banks", International Journal of Economics and Finance., **9(1)**, 2017.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.